التعليم العالي في الجزائر في إطار برنامج الإصلاح
- حالة نظام LMD-

بوشيخي عائشة [1] *أوبختي نصيرة ** بوهنة كلثوم***

ملخص:

إن إصلاحات التعليم العالي الذي تم الشروع فيها رسميا في 2004 والمتعلقة بعصرنة التعليم العالي في الجزائر حيث لم تحقق الأهداف التي وضعت من أجلها وهو ما يجعل ضرورة القيام بتقييم هذه الإصلاحات للوقوف على أسباب الخلل ورسم السياسات الكفيلة بجلها، بالإضافة إلى توفير العينة التدريسية اللازمة والمواصفات ودرجات علمية ذات جودة عالية مع الاهتمام بتكنولوجيا الإعلام والاتصال والمعلومات من خلال الربط الالكتروني وجعلها في متناول الطلبة والباحثين والأساتذة حتى يمكن من الاستفادة من الخبرات والتطور الحاصل على المستوى العالمي.

الكلمات المفتاحية: التعليم العالي، نظام LMD، برنامج الإصلاح، التمويل، النفقات التعليم العالي.

Résumé:

Les réformes de l'enseignement supérieur, qui ont été officiellement lancé en 2004, et relatives à la modernisation de l'enseignement supérieur en Algérie, où il n'a pas atteint les objectifs qui lui sont fixés, ce qui rend la nécessité d'évaluer ces réformes afin de déterminer les raisons du déséquilibre et l'élaboration des politiques, en plus de fournir l'échantillon d'enseignement nécessaire ainsi que les spécifications et les degrés de haute qualité avec une attention aux technologies de l'information et de la communication grâce à la connectivité électronique et le rendre accessible

1 * أستاذة محاضرة « أ» جامعة تلمسان ، ** أستاذة محاضرة»ب» ، ملحقة مغنية جامعة تلمسان، *** أستاذة محاضرة»ب» ملحقة مغنية جامعة تلمسان

aux étudiants, aux chercheurs et aux professeurs, ce qui leur permettent de bénéficier de l'expérience et de développement au niveau mondial.

Mots-clés: Enseignement supérieur, système LMD, programme de réforme, finances, dépenses d'enseignement supérieur.

Code JEL : I220 Educational Finance, **I210** Analysis of Education, **I230** Higher Education and Research Institutions

مقدمة:

يعاني نظام التعليم العالي بالجزائر –على غرار باقي البلدان العربية– العديد من الصعوبات والمشاكل التي تحول دون وجود دور فاعل للجامعة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. فتدهور جودة نظام التعليم العالي متمثلا في ضعف مخرجاته إنما هو انعكاس للظروف الداخلية الصعبة التي تعيشها الجامعة الجزائرية.

والتعليم العالي باعتباره آخر مرحلة في المنظومة التعليمية، يمد سوق العمل برأس المال البشري المكون تكوينا عاليا والمتخصص في مختلف الميادين والمؤهل والقادر على التكييف مع التحولات التكنولوجية والاقتصادية المحلية والعالمية والذي يحقق النمو الاقتصادي المرجو.

ومن هنا تكمن أهمية التعليم العالي في مخرجاته، ليس فقط من حيث الكم (عدد حاملي الشهادات) بل نوعية هذه المخرجات (رأس مال بشري مؤهل، أبحاث تخدم المجتمع...) ما أدى إلى ضرورة الاهتمام بعصرنة التعليم العالي في الجزائر، وذلك بالقيام بمجموعة من الإصلاحات المنتجة في الفترة بين 2000 - 2009.

والواقع أن الجزائر تشهد بداية الألفية إصلاحات هيكلة لنظام التعليم العالي، تتمثل أساسا في تطبيق نظام جديد هو نظام (LMD) أي (ليسانس، ماستر، دكتوراه)، والذي يرمي إلى تعزيز جودة التعليم العالي ومن ثم تعزيز دور الجامعة المنوط بها.

والسؤال المطروح هنا: **هل الأهداف التي حددتها الجزائر من خلال برامج التعليم**

أدت إلى عصرنة التعليم العالي في الجزائر من أجل الارتقاء به إلى المستوى العالمي؟

وللإجابة على هذا التساؤل نقسم البحث إلى قسمين:

المحور الأول: تطور التعليم العالي في الجزائر.

المحور الثاني: إصلاحات قطاع التعليم العالي.

المحور الأول: تطور التعليم العالي في الجزائر.

على غرار باقي مراحل التعليم، تطور التعليم العالي في مختلف جوانبه البشرية، الهيكلية وغير ذلك. وتعتبر فترة السبعينات هي البداية الفعلية لتوسع هذه المرحلة كميا، كما يعتبر العقد الأخير الأهم من حيث الإنجازات لتطور عدد الطلبة في مرحلة التدرج، بعدما كان العدد الإجمالي 2725 طالبا فقط في الموسم 1962- 1963 تجاوز العدد سقف المليون طالب خلال الموسم 2011/2010 (1077945 طالب)، حيث بذلت الجزائر مجهودات من أجل زيادة عدد المسجلين في الجامعات وقد نجحت في ذلك والجدول التالي يبين ذلك:

جدول رقم (1): تطور عدد الطلبة المسجلين في الجامعات الجزائرية للفترة 1962- 2010.

الموسم الجامعي	عدد الطلبة	الزيادة	معدل الزيادة السنوي %
1963/1962	2700	-	-
2002/2001	466084	-	-
2003/2002	543869	77785	16.69
2004/2003	589993	46124	8.48
2005/2004	622980	32987	5.59
2006/2005	721833	98853	15.87
2007/2006	743054	21221	2.94
2008/2007	820664	77610	10.45
2009/2008	952076	131412	16.01
2010/2009	1048899	96823	10.16
2011/2010	1077945	29046	2.69

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على إحصائيات: (1970-2011) Rétrospective statistique .WWW-

-WWW .ONS, L'Algérie en quelques chiffres n° 33, 34, 35, 36, 37, 38, 39

يبين الجدول رقم (1) أن هناك زيادة كبيرة في عدد الطلبة المسجلين في الجامعات، حيث كان في السنة الجامعية 2001/2000: 466084 طالب ثم انتقل إلى 1077945 طالب في 2011/2010، أي تضاعف مرتين ونصف (2.5) خلال تسعة سنوات، وقد قامت الجزائر من أجل رفع عدد الطلبة من خلال إنشاء الجامعات والمراكز الجامعية والمعاهد، مما سهل من التحاق الطلبة إلى مؤسسات التعليم العالي، وهذه الزيادة الكبيرة في عدد الطلبة راجع إلى مجانية التعليم حيث تتحمل الدولة نفقات التعليم العالي بنسبة تفوق 98%، والمتمثلة أساسا في أجور ورواتب الأساتذة، النقل، الخدمات الجامعية من إيواء في الأحياء الجامعية ومنح الطلبة. والجدول التالي يظهر الإنفاق على التعليم العالي في الجزائر:

جدول رقم (2): تطور ميزانية التعليم العالي.

البيان السنوات	ميزانية الدولة (× 1000دج)	ميزانية القطاع (× 1000دج)	نسبة القطاع من ميزانية الدولة	نسبة الزيادة في ميزانية القطاع
2004	1200000000	66407092	5.54	-
2005	1200000000	75381380	6.53	17.87
2006	1283446977	85319925	6.64	8.85
2007	1574943361	95689309	6.07	12.15
2008	2017969196	118306406	5.86	23.63
2009	2593741485	154632798	5.96	30.70
2013	4.335.614.484	264.582.513	6.10	-
2014	4.714.452.366	270.742.002	5.74	-

المصدر: موسى نور الدين «إشكالية التمويل العالي بالجزائر في إطار برنامج الإصلاح خلال الفترة 2000- 2009. مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2012، ص 86. -قانون المالية 2013 و2014.

والجدول التالي يوضح مكانة ميزانية التعليم العالي من بين القطاعات الأخرى:

الجدول رقم (3): ترتيب ميزانية التعليم العالي بالنسبة للقطاعات الأخرى (مرتبة من الأعلى إلى الأدنى).

البيان السنوات	ميزانية الدفاع الوطني (ك1000دج)	ميزانية التربية الوطنية (ك1000دج)	ميزانية الداخلية (ك1000دج)	ميزانية المجاهدين (ك1000دج)	ميزانية التعليم العالي (ك1000دج)
2000	141.576.750	132.753.160	74.375.002	60.045.758	38.580.667
2001	149.468.622	137.413.76	79.978.496	81.349.481	43.591.873
2002	167.379.503	158.042.316	121.240.812	107.260.148	58.743.195
2003	170.764.203	171.105.928	130.330.206	103.621.384	63.494.661
2004	201.929.600	186.620.872	143.701.002	104.912.774	66.407.092
2005	210.000.000	214.402.120	148.370.086	109.572.490	75.381.380
2013	825.860.800	628.664.041	566.450.318	221.050.281	264.582.513
2014	955.926.000	696.810.413	540.708.651	241.274.980	270.742.002

المصدر: الجدول تم إعداده من قوانين المالية من 1999 إلى 2014.

من الجدول نستنتج أن الجزائر قد أعطت أهمية قصوى للتعليم العالي بمقارنته مع القطاعات الهامة في الدولة، واحتلت المراتب الأولى من حيث التمويل، وكذلك يتماشى هذا التمويل مع الزيادات لكل قطاع، على الرغم من انخفاض هذه النسب عن المعدلات العالمية، وإن كان ليس حكرا على الجزائر بل يتعداه إلى عديد من دول العالم المتقدم والنامي.

إن تخصيص أموال ضخمة وطائلة للقطاع، الذي يدل على الجهود المبذولة والأولوية المعطاة له، كل ذلك لا يكفي من أجل منظومة التعليم العالي ذات أداء جيد، وتضمن تكوينا معينا بالمستوى الذي تتطلبه مختلف القطاعات المستخدمة، فالتسيير الجيد لمختلف جوانب القطاع وفقا لمقاييس دولية بصفة خاصة في الميدان المالي لا يكفيه فقط تنفيذ

ومراقبة تنفيذ الميزانية وإنما كذلك كيفية إعدادها عبر الزمن.

إن تحليل ميزانية القطاع بالنسبة للميزانية العامة والمقارنة مع القطاعات الأخرى لم يكن مرضيا لأنه يهمل الكفاءة خاصة فيما يتعلق بالاستخدام الأمثل للموارد، كما أنه أغفل التباين الكبير بين الدول في حجم الميزانية العامة فنسبة (1٪) من الميزانية العامة لدولة متقدمة قد تزيد عن (20%) من ميزانية دولة نامية.

حاولنا من خلال هذا الفصل تسليط الضوء على تمويل التعليم العالي في الجزائر قبل الإصلاحات، وما يعانيه من ضغوطات متمثلة في تزايد نفقاته، وذلك بسبب التزايد الهائل في أعداد الطلبة، وكذلك اعتماد الجامعة الجزائرية على المصادر العمومية وحدها تقريبا بنسبة 98% لتمويل نفقاتها المتزايدة، وبالرغم من كل هذا إلا أن مستقبل تمويل التعليم العالي سيعرف إصلاحات فورية ستفرضها ديناميكية داخلية وأخرى خارجية، وبذلك لا يمكن لمنظومة التعليم العالي أن تعيش بمعزل عن المنظومة الاقتصادية الوطنية من جهة، وبمعزل عن التحولات العميقة التي حدثت على الصعيد الدولي من جهة ثانية.

جدول رقم (4): تطور ميزانية التعليم العالي (الأساتذة، عمال موظفين، هياكل).

السنوات	ميزانية التعليم العالي (1000دج)	نسبة الزيادة	الأساتذة	% الزيادة	عمال موظفين	هياكل	
						بيداغوجيا	أحياء
2001	43591873	-	17771	-	15612	49	122
2005	78381380	79.80	29939	68.80	19350	55	184

المصدر: موسى نور الدين، مرجع سابق، ص 69.

حيث يتضح من الجدول رقم (4) أن الزيادة في الإنفاق على التعليم العالي قاربت 80% وقابله أيضا زيادة في الموارد البشرية وفي الهياكل مما يجعل هذه الزيادة ظاهرية،

عندما تزداد حصة رأس المال والاستثمار في البنية التحتية من نفقات التعليم في بلد ما، فإنه قد يعكس الجهد المبذول من قبل الحكومة في توسيع النظام التعليمي فقد يشير إلى تحسين نوعية التعليم. بالإضافة إلى هيكل الإنفاق العام الذي ارتفع باستمرار يرجع إلى أسباب تظل بعيدة عن تحقيق متطلبات التعليم العالي وعصرنة في زمن العولمة، بالاهتمام بالأشكال والإبداع في التعليم العالي تجعله قادر على التنافسية على الصعيد العالمي وهي أهداف تتطلب التركيز على فعالية ورشادة الإنفاق العام في التعليم العالي.

- الإنفاق العام على التعليم العالي في الجزائر مقارنة بالدول العربية والعالمية:

يبقى ما تنفقه الجزائر على قطاع التعليم العالي مقبولا إذا ما قارناه على ما ينفق على التعليم العالي في بعض الدول العربية المغاربية حيث في بعض الدول المتقدمة والجدول التالي يبين ذلك.

جدول رقم (5): الإنفاق على التعليم العالي لعينة من الدول لسنة 2010.

الدول	الإنفاق على التعليم العالي كنسبة من الناتج المحلي (2010)
تونس	1.6%
الجزائر	2.6%
ليبيا	أكثر من 3%
الإتحاد الأروبي	2.5%
الولايات المتحدة الأمريكية	2.7%

المصدر: البنك الدولي، مركز مرسيليا للتكامل المتوسطي، أغسطس 2011، ص 25.

أما تطور عدد الأساتذة الدائمون يوضح في الجدول التالي:

جدول رقم (6): تطور عدد الأساتذة الدائمون (1994- 2011).

السنة/ البيان	تطور الأساتذة الدائمون بكافة الرواتب		مجموع الأساتذة الدائمون
	جزائريون	أجانب	
1994-1995	14145	142	14287
1995-1996	14399	128	14527
1996-1997	14512	69	14581
1997-1998	15696	85	15781
1998-1999	16186	74	16260
1999-2000	17387	73	17460
2001-2002	19208	67	19275
2002-2003	20705	64	20769
2003-2004	22589	61	22650
2005-2006	27003	64	27067
2006-2007	28989	73	29062
2007-2008	31604	99	31703
2008-2009	34414	56	34470
2010-2011	-	-	35344

المصدر: WWW.ONS, L'Algérie en quelques chiffres n° 33, 34, 35, 36, 37, 38, 39

- WWW .ONS, Retrospective statistique (1970- 2011)-

نلاحظ من الجدول رقم (6) أن عدد الأساتذة عرف استقرارا من 1994 إلى 1997 وهذا رغم تزايد مدخلات التعليم العالي من 252334 سنة 1994 إلى 302495 طالب سنة 1997، ومن بين أسباب ثبات عددهم وتناقصه سنة 2000 نجد:

- هجرة الأساتذة المختصين إلى الخارج.
- انتقال الأساتذة إلى القطاعات المنتجة وإلى قطاعات أخرى.
- الأوضاع المزرية للأساتذة من الناحية المادية والمعنوية آنذاك.
- عدم فتح مناصب مالية على مستوى القطاع لظروف مالية بحتة.

بداية من 2001 شهد عدد الأساتذة الدائمين نتيجة لزيادة فتح مناصب العمل بحيث في هذه السنة سجل توظيف زيادة في عدد الأساتذة تقدر ب 4504 أستاذ دائم مقارنة مع سنة 2000 مما يشير إلى جهود الدولة في التكفل بالزيادة في مدخلات التعليم العالي والحرص على تأطيرها.

تقييم سياسة التشغيل في الجزائر:

تزايد عدد الطلبة بشكل كبير يتبعه بالضرورة زيادة عدد المتخرجين من الجامعات وفي مختلف التخصصات، وما يمكن استخلاصه من تتبع وتشخيص للتعليم العالي في الجزائر نقص الاهتمام بالنوع، فلم تعد الدولة قادرة على توفير مناصب العمل لهذا العدد الهائل من المتخرجين فحدث هناك فائض في العمالة (بطالة الجامعيين) نتيجة سياسة زيادة عدد الطلبة دون مراعاة احتياجات سوق العمل[1].

المحور الثاني: إصلاحات التعليم العالي في الجزائر.

نلاحظ أن هناك نواحي إيجابية في التعليم في الجزائر بشكل عام وفي التعليم العالي بشكل خاص، ولعل من أبرزها الزيادة المستمرة في استيعاب الطلبة والتوسع في معدلات القيد وزيادة تكوين المكونين واستخدام التكنولوجيا التعليمية واستمرارية جهود محو الأمية وانخفاض معدلات الرسوب والتسرب... الخ.

فمنذ سنة 1999 تم في الجزائر إقرار –على مستوى النصوص– نظام التعليم العالي ذي المستويات الثلاث (ليسانس وماستر ودكتوراه)، من خلال القانون التوجيهي للتعليم العالي (قانون رقم 99-05، 1999).

ويرجع الكثير من الخبراء ضعف التعليم العالي في الدول العربية وعلى رأسهم الجزائر إلى ضعف الطرق والمناهج التعليمية المتبعة من طرف الدولة، وهذا يعود إلى عدة أسباب منها:

1- قدم المناهج التعليمية المستعملة في الجامعات الجزائرية والتي لا تتوافق مع البيئة

1-حبيب بوزيدة «**مدخلات ومخرجات التعليم العالي في الجزائر**»، بحوث وأوراق عمل ملتقى مخرجات التعليم العالي وسوق العمل ف يالدول العربية (الاستراتيجيات، السياسات، الآليات)، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2011، ص 84.

التعليمية الحالية خاصة في ظل المتغيرات الدولية والتي فرضت بيئة تعليمية المعرفة.

2- المناهج المستوردة من الدول المتطورة الأخرى وعدم توافقها مع البيئة التعليمية الجزائرية، في السنوات الأخيرة حاول الدول العربية وعلى رأسهم الجزائر إجراء مجموعة من الإصلاحات مست مختلف الأطوار التعليمية على رأسها التعليم العالي لعل أهمها إدخال نظام LMD في مختلف التخصصات الجامعية هذا النظام هو في الأصل تجربة أوروبية تتوافق مع البيئة التعليمية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية الأوروبية.

1- نظام LMD في الجزائر:

- فنظام LMD يحتوي في هيكلته على 3 مراحل تكوينية تتوج كل واحدة منها بشهادة جامعية، في كل مرحلة من هذه المراحل تنظم المسارات الدراسية في شكل وحدات التعليم تجمع في سداسيات، كما تم التخلي نهائيا على النظام الكلاسيكي ابتداء من الموسم الجامعي 2010- 2011، وتعميم نظام LMD في كافة المؤسسات الجامعية.

- ولنجاح نظام LMD في الجامعة الجزائرية يجب توفر مجموعة من الشروط الأساسية، فالهياكل القاعدية، والأساتذة المتخصصين أو العاملين أو تجدر الإشارة هنا أن هناك مجموعة من الأساتذة الذين درسوا بالجامعات الأوروبية الأمريكية حسب نظام LMD وذلك بفضل المنح التي تقدمها الوزارة لتطوير البحث العلمي والقيام ببحوث أكاديمية والتعرف على مناهج الجامعات الأجنبية المتفوقة، ولابد من تنظيم ندوات علمية لصالح الأساتذة لفهم هذا النظام، من اجل المساهمة الفعالة في تطويره[1].

- **المدارس التحضيرية:** إن إرادة تطوير نوعية التدريس والتكوين بالجامعة مرهون بمدى العناية بالجانب البشري، حيث قامت الجزائر في السنوات الأخيرة على إنشاء أقطاب جامعية من خلال فتح 5 مدارس تحضيرية جديدة للمتفوقين في شهادة البكالوريا الجدد بكل من وهران، تلمسان، عنابة، الجزائر العاصمة، تستقبل النجباء في البكالوريا يتلقون تكوينا مدة سنتين ليوجه بعدها الطلبة إلى المدارس العليا المتخصصة.

1- شعيب شنوف، «**مخرجات التعليم العالي في الجزائر وسوق العمل من الكم إلى الكيف**»، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2011، ص 493- 494.

I- دوافع الإصلاح:

عموما تظهر الحاجة إلى إصلاح وتطوير التعليم -في أي بلد- عند حدوث أي خلل في التوازن بين مكونات النظام والعلاقات التي تحكم واقع مؤسساته ومصالح أفراده وفئاته وفاعلية وظائفه وإجراءاته، وبتواجد هذه الأوضاع تصبح الحاجة إلى الإصلاح والتطوير ملحة بصورة مستمرة[1]. وتتزايد الحاجة إلى الإصلاح في زمننا المعاصر بشكل أكثر بالنظر إلى سرعة التحولات في مناحي الحياة المختلفة محليا ودوليا.

بالنسبة للجزائر، تعتبر من دوافع خوض إصلاحات جذرية في التعليم العالي خلال العشرية المنصرمة للأسباب التالية[2]:

1- ارتفاع معدلات الرسوب والتسرب في التعليم العالي.

2- نسبة تأطير غير كافية أدت إلى ضعف مردودية التكوين فيما بعد التدرج.

3- تكوين قصير المدى غير ذاب وغير مرغوب فيه.

4- هيكلة أحادية النمط.

5- تسيير غير عقلاني للزمن البيداغوجي.

6- مسارات تكوين مختلفة لا توفر المعايير.

7- اعتماد الالتحاق بالجامعة على نظام توجيه مركزي.

يضاف إلى هذه الأسباب التي أدت إلى تدهور جودة التعليم العالي أسباب أخرى تتمثل في:

8- ضعف الصلة بين مخرجات التعليم العالي وحاجة سوق العمل والذي يؤدي إلى نتائج سلبية عديدة من ضمنها ارتفاع معدلات بطالة المتعلمين.

9- تبني الجزائر إصلاحات شاملة في كافة القطاعات الاقتصادية وهو ما يستدعي إصلاح التعليم العالي مجاراة لباقي الإصلاحات.

1- محمد صبري الحوت» **إصلاح التعليم بين واقع الداخل وضغوط الخارج، مكتبة الانجلو المصرية**»، القاهرة، 2008، ص 20.

2- كريوش رمضان» **البحث عن ضمان جودة التعليم العالي الجزائري من خلال تطبيق نظام ل.م.د**» ص 3. www.) alazhar.edu.ps/arabic/planning/image/lib-arb/115.pdf)

10- تنامي ظاهرة هجرة الأدمغة بسبب تدهور الجامعة وظروف الأستاذ الاجتماعية.
11- مقتضيات التحولات الخارجية متمثلة في «عولمة التعليم العالي».

II- مضمون الإصلاح:[1]

من أجل النهوض بالجامعة الجزائرية وتحقيق الجودة في أدائها، تم تطبيق مشروع جديد هو نظام LMD (ليسانس، ماستر، دكتوراه) الذي تمخض عن جهود اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية، التي خرجت بتوصيات مهمة صادق عليها مجلس الوزراء في 20 أفريل 2002 حيث تم تحديد العديد من الأهداف تدور أساسا حول تحقيق الجودة في التعليم. وقد انطلق المشروع في عينة من الجامعات سنة 2004 بحيث تم تخيير الطلبة الجدد بين النظام القديم والجديد ليتحول تدريجيا إلى نظام ملزم للجميع بعد أن يتلاشى النظام القديم بشكل تدريجي.

يقدم النظام الجديد LMD رؤية للتكوين الجامعي الذي يرتكز على:

1- استقلالية الجامعة على أساس تسيير أنجع.

2- إعداد مشروع جامعة يشمل الانشغالات المحلية والجهوية والوطنية على المستوى الاقتصادي، والعلمي والاجتماعي والثقافي.

3- عروض تكوين متنوعة ومنظمة بالتشاور مع القطاع الاقتصادي.

4- بيداغوجية نشطة يشرف فيها الطالب على تكوينه، وتكون الفرقة البيداغوجية بمثابة دعم ودليل ونصيحة ترافقه طيلة مساره التكويني.

5- تقييم مستمر ودائم لمؤسسات التعليم وبرامجها.

6- تعبئة كل الأسرة الجامعية والتحامها.

1- إصلاح التعليم العالي، وثيقة داخلية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجزائر، 2004، ص 3.

III- معوقات الإصلاح:[1]

لكن وعلى الرغم من جدية الإصلاح وحجم الإمكانيات التي وفرتها الدولة لنجاح الإصلاحية إلا أن هناك بعض الإشكالات والصعوبات التي تكتنف هذا الإصلاح:

1- استنساخ النظام من بلدان غربية، وهو نظام قائم على فلسفة ليبرالية حيث يتولى الطالب دفع تكاليف دراسته وبالتالي يتحمل مسؤوليته تجاه مستقبله الدراسي. وعلى العكس من ذلك، في الجزائر الدولة هي من يتحمل كل النفقات الأمر الذي ينعكس سلبا على جانب تحمل للمسؤولية من طرف الطالب.

2- دعم إشراك المعنيين مباشرة بالإصلاح (مجالس علمية، أساتذة، طلبة).

3- تعيين لجان جهوية ووطنية تسهر على تقييم عروض التكوين بطريقة إدارية دون مراعاة الخبرة العلمية والتخصص.

4- التأخر الكبير في تقريب الجامعة من المحيط الخارجي بسبب عدم إنشاء اتفاقيات بين الجامعة والمؤسسة الاقتصادية، فالتكوين الغالب الآن هو ذو طابع أكاديمي، ولأن أعداد الطلبة هائلة، فإنه يتعذر على الجميع مواصلة الدراسة في الماستر والدكتوراه، كما يتعذر عليها مباشرة أعمال مهنية في المؤسسات بحكم تكوينها الأكاديمي، وليس المهني إلا نادرا. وهذا ما يجعل الجامعة الجزائرية تخرج بطالين.

2-مواطن الخلل في تطبيق إصلاح التعليم العالي في الجزائر:[2]

- **القرارات المتسرعة:**

✓ حيث تشكيل لجان وطنية بطريقة متسرعة، دون دراسة تركيبتها من حيث الخبرة العلمية والتجربة والتخصص

✓ أصبحت هذه اللجان عبارة عن أدوات إدارية لإصدار التوصيات ، لكي تصاغ في قالب قانوني.

1- كريوش رمضان، مرجع سابق، ص 11.

2 الأستاذ الدكتور بوحفص مباركي» **إصلاح التعليم العالي في المغرب العربي طبقا لمسار بولونا-آفاق وتحديات-**» قسم علم النفس وعلوم التربية، كلية العلوم الاجتماعية - جامعة وهران،الجزائر.

- ✓ وأهم ما يلاحظ على هذه القرارات هو عدم إجراء دراسات الجدوى، التي يفترض أن تسبق أي قرار في مستوى أهمية الإصلاح الجامعي.
- ✓ مما يسمح بالإجابة على الأسئلة الكبرى التي تتطلب الإجابة قبل وأثناء تنفيذ مختلف جوانب الإصلاح.

- **استعمال بعض الأساليب الإدارية غير الموضوعية لتمرير الإصلاح :**

- ✓ كإسناد مهام التنفيذ البيداغوجي للنظام الجديد إلى المسؤولين الإداريين على مستوى الجامعات والأقسام وربط نجاعة التسيير وكفاءة المسؤول بمدى سرعته في التطبيق، وليس بمدى موضوعية التطبيق.
- ✓ وإدخال التنقيط عن مسؤولية تنسيق المسلك أو الوحدة، في مشروع شبكة ترقية الأساتذة الباحثين، مما يعتبر نوعا من الإجبار على الانخراط في تطبيق مشروع الإصلاح.

وغيرها من الأساليب الإدارية غير المعلن عنها، البعيدة كل البعد عن مفهوم الإصلاح.

- عدم إشراك الأطراف المعنية مباشرة بالإصلاح وعدم استشارتها من خلال الهياكل الممثلة لها من مجالس علمية للمؤسسات والجامعات والنقابات والتنظيمات الطلابية.

- ✓ فالاعتماد الأكاديمي والمهني للشهادات تحول إلى إجراء إداري، تقوم به الجهات الإدارية الوصية.
- ✓ وإرساء دعائم ومكانيزمات ضمان الجودة أصبح ترفا فكريا، نتناوله كأساتذة في ندواتنا ومؤتمراتنا العلمية

- أما التطبيق فلا يمكن أن يتم بصورة سليمة في ظل أعداد هائلة من الطلبة الجامعيين تجاوزت المليون في الجزائر (ونفس الوتيرة من الإقبال على التعليم العالي يمكن الوقوف عليها في كل من المغرب وتونس)،

- ✓ قد تزيد في بعض التخصصات عن الألف طالب في مدرج واحد (قاعة محاضرات) أمام أستاذ واحد،

- بينما بني النظام الأوروبي المشترك على المجموعات الطلابية الصغيرة، كون الإستراتيجية البيداغوجية متمركزة أصلا حول الطالب كفرد وليس كمجموعة.

- نقص التجهيزات الضرورية لإنجاز مشروع الإصلاح

- ✓ قاعات ومخابر وحواسيب وتعميم الربط بشبكة الأنترنيت والتجهيزات البيداغوجية والبرمجيات، والمكتبات وقواعد المعلومات الإفتراضية (رغم المجهودات المبذولة من قبل السلطات المعنية)

- ✓ وهذا شيء منطقي كون مشروع الإصلاح نبت وترعرع في المحيط الأوروبي الذي لا يمكننا مقارنة إمكانياته بإمكانياتنا المادية والتنظيمية والتقنية.

- نقص الإمكانيات البشرية لتنفيذ الإصلاح كنقص الأساتذة من حيث الكم والنوع والتحفيز، وطواقم التأطير الإداري للتنفيذ والمتابعة من حيث التكوين والتحفيز.

- أما التركيز على التشغيلية وإرساء مبدأ التنافسية بين المؤسسات والجامعات وإرساء شراكة حقيقية بين الجامعة والمؤسسات الإقتصادية والإجتماعية، فيبقى الغائب الأكبر في عملية الإصلاح، كون هذه المؤسسات الإقتصادية والإجتماعية غارقة في مشاكلها، وهي في طور عمليات لا تنتهي من الهيكلة وإعادة الهيكلة للتأقلم مع الظروف الإقتصادية العالمية، إضافة إلى أنها لا تمتلك ثقافة التقرب من الجامعة.

- إشكال النصوص القانونية المنظمة: عدم مواكبة النصوص القانونية لعمليات تفعيل الإصلاح، مثال ذلك، شروع التدريس طبقا للنظام الجديد بدون معرفة الطالب لشروط التوجيه، أو التخصصات التي سوف يلتحق بها، أو المشروع المهني الذي يفترض أن تكون للطالب فكرة واضحة عنه.

- عدم استقلالية الجامعة من حيث القرار العلمي والبيداغوجي، بينما فلسفة إصلاح

التعليم العالي، طبقا للنظام الأوروبي تنبني أساسا على مبدأ الاستقلالية.

- الانفصال الشبه التام بين مراحل التعليم، مما يجعل الطالب القادم للجامعة، غير مهيئا للاندماج في النظام الجديد، الذي يفترض في الطالب القدرة على بناء مشروعه المهني، الذي على أساسه يختار الوحدات التعليمية (البيداغوجية) التي تخدم مشروعه، كما يتطلب منه الاعتماد على ذاته، وببعض المساعدة –طبعا– من الأستاذ المؤطر Tutor، ليتخطى عقبات بناء واستيعاب الوحدات البيداغوجية نظريا وتطبيقيا ليثري أرصدته التراكمية.
- لازالت منظومة التعليم العالي تسير بنظامين: النظام الكلاسيكي (ليسانس أربع سنوات وما يليه من ماجستير ودكتوراه)، ونظام LMD الجديد غير المعروف وغير المستوعب من طرف الأسرة الجامعية، وغير المتحفز له من قبل الفاعلين الحقيقيين في الميدان: الأستاذ والطالب.

ضرورات الإصلاح:

ورغم ذلك، يبقى الإصلاح من ضرورات أي منظومة، ويفرض نفسه على مستويات التالية:

❖ واقع منظومة التعليم العالي الذي يقتضي التعجيل بتبني مسار إصلاحي إستراتيجي ومستمر، يحتوي في طياته ميكانيزمات نجاحه، وتكييفه الدوري مع المستجدات التي يفرضها واقع العصر.

❖ متطلبات العولمة

✓ التطور العلمي الهائل والسريع الوتيرة، الذي عولم منظومة التعليم العالي والبحث العلمي.

✓ سوق العمل: محليا وعالميا، الذي اتجه أكثر نحو العمالة المتخصصة، ذات التكوين الجامعي.

- ✓ عالم الاقتصاد والأعمال: وحاجاته المتزايدة إلى خدمات الجامعة.

لهذه الأسباب وغيرها، كان على منظومة التعليم العالي والبحث العلمي، أن تتبنى إستراتجيات إصلاحية، قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى، وأن تأخذ بالأسباب العصرية للنجاح.

-تفعيل أدوات عصرية لإنجاح الإصلاح في الجامعات الجزائرية:

- ✓ تطبيق الأنظمة العالمية للحكامة والتسيير الإداري في الجامعات الجزائرية، دون التحجج بالخصوصيات المحلية التي عادة ما تستغل لنشر الرداءة والفساد، لأن ترشيد الموارد والتسيير الإداري المحكم مبادئ لا يختلف حولها اثنان، سواء في أوروبا أو في الصين أو في الجزائر.
- ✓ تجهيز المؤسسات الجامعية الجزائرية ومراكز البحث بأحدث الوسائل، للقيام بالمهمتين الأساسيتين لأي جامعة، المتمثلتين في التعليم والبحث العلمي، الذين يعتبران بمثابة الروح والجسد لأي جامعة. حيث توجب تغيير النظرة التقليدية (فعليا وليس بالخطاب) التي طالما عانت منها جامعاتنا في الجزائ ولازالت، نتيجة فصل مهام التعليم عن مهام البحث العلمي، فعملية الإنتاج المعرفي هي في حد ذاتها إعادة إنتاج، ولا يمكن فصل العمليتين بأي حال من الأحوال.
- ✓ تفعيل الموارد البشرية من أساتذة وطواقم إدارية مشرفة، بالتكوين المستمر وبتبني المعايير الدولية في التقويم والتقييم المادي والمعنوي للبحث والباحث، وتطهير الجامعات من الرداءة بمختلف أشكالها، التي أضحت تعيق أي إصلاح.
- ✓ تركيز اهتمام التعليم العالي في الجزائر على زيادة الطلبة في الجامعة على أساس الكيف ولا الكم.
- ✓ الاهتمام بتكوين الأساتذة في الجامعات الأوربية خاصة من أجل رفع كفاءتهم، وإجراء مراقبة للتكوين بالخارج.

✓ التركيز على ربط المسار العلمي للطالب في الجامعة مع المسار العملي، بتوفير علاقات البحث بين الجامعة والمؤسسات الجزائرية.

3- مشاكل التعليم العالي في الجزائر:

- ارتفاع عدد الطلبة وتركيز إدارة الجامعة على الكم لا الكيف والجودة.

- ضعف مستوى الأساتذة مما يولد عدم القدرة على تطبيق المناهج والمقررات الدراسية بسبب تدريس مقايس ليست في التخصص، ضعف تكوين العديد من الأساتذة وعدم كفاءتهم، نقص الرقابة على الأساتذة، ضعف عملية الاختيار والتوظيف، الفساد الإداري في الجامعات، الظروف المادية للأساتذة... الخ.

- ضعف مستوى الطالب وبالتالي فالأستاذ والإدارة من خلال ملاحظتهما ضعف مستوى الطلبة يحاولان مع مرور الوقت تكييف المناهج التعليمية مع مستوى الطالب، هنا من أجل رفع مستوى النجاح.

- عدم توافق ومواكبة البرامج والمناهج المتبعة للتطورات التكنولوجية الحالية.

- انفصال المناهج التعليمية عن الواقع المؤسساتي.

خلاصة:

و من أجل إنجاح عملية الإصلاح في الجامعة الجزائرية لا بد من تأمين حركية الطلبة داخل القطر أولا وخارجه ثانيا باتخاذ كل التدابير المستوجبة من إعادة النظر في التوجيه الجامعي وسياسة المنح والسكن لضمان هذه الحركية داخليا والعمل لدى الاتحاد الأوروبي لتمكين الطلبة الجزائريين من التنقل بسهولة للدراسة والشغل ومن بين ذلك أيضا تدعيم اللغات في التعليم الثانوي مما يجعل الطالب قادرا على متابعة تعليمه الجامعي دون تعثر بالإضافة إلى تنويع المسالك الكبرى للباكلوريا مع ضمان المعابر الكفيلة بتعديلها عند الاقتضاء.

والأهم فان الإصلاح هو تحدي واستخلاص الدروس من التجارب السابقة والموازية وتوفير الإمكانيات البشرية والمادية والتجهيزات الضرورية وأن نأخذ المدة

الكافية الكفيلة بتقويم الراهن لإعداد المستقبل بكل وضوح وتروي وواقعية وعقلانية بشكل يوفق بين الغايات والوسائل لكي لا نقع في نفس المزالق وهي عديدة ولا نعيد الماضي في شكل جديد فالزمن لا يرحم ولا يعذر من يعلم ومن لا يعلم. كل ذلك يتطلب تشريك الأطراف المعنية من أساتذة وطلبة وإدارة، وبذلك فقط نظمن النجاح لجامعتنا وطلبتنا ولبلدنا ولأجيال المستقبل.

و نستخلص مما سبق أنه رغم المشاكل التي يعاني منها التعليم العالي في الجزائر إلا أنه حقق نتائج هامة خلال العشرية الماضية ولكن من حيث النوعية والكيف ما يزال متدنيا ويتطلب المزيد من الجهود أهمها:

- إعادة النظر في أنماط التكوين والتعليم.

- رغم أهمية التعليم التابع للدولة لا تزال تغلب عليه ثقافة الكم وعدم الاهتمام بالنوعية، لذلك يجب الانتقال من سياسة الكم إلى سياسة الكيف[1].

المراجع:

1. **بوحفص مباركي" إصلاح التعليم العالي في المغرب العربي طبقا لمسار بولونا-آفاق وتحديات-» قسم علم النفس وعلوم التربية، كلية العلوم الإجتماعية - جامعة وهران،الجزائر.**
2. **حبيب بوزيدة، مدخلات ومخرجات التعليم العالي في الجزائر، بحوث وأوراق عمل ملتقى مخرجات التعليم العالي وسوق العمل ف يالدول العربية (الاستراتيجيات، السياسات، الآليات)، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2011،.**
3. **شعيب شنوف، مخرجات التعليم العالي في الجزائر وسوق العمل من الكم إلى الكيف، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2011.**
4. **كريوش رمضان، البحث عن ضمان جودة التعليم العالي الجزائري من خلال تطبيق نظام ل.م.د. (www.alazhar.edu.ps/arabic/planning/image/lib-arb/115.pdf)**
5. **محمد صبري الحوت، إصلاح التعليم بين واقع الداخل وضغوط الخارج، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 2008،.**

1- شعيب شنوف، «مخرجات التعليم العالي في يالجزائر وسوق العمل من الكم إلى الكيف»، مرجع سابق، ص 494- 496.

6. موسى نور الدين «إشكالية التمويل العالي بالجزائر في إطار برنامج الإصلاح خلال الفترة 2000- 2009. مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2012.

7. إصلاح التعليم العالي، وثيقة داخلية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجزائر، 2004.

8. قوانين المالية من 1999 إلى 2014.

9. البنك الدولي، مركز مرسيليا للتكامل المتوسطي، أغسطس 2011

10. ONS, L'Algérie en quelques chiffres n° 33, 34, 35, 36, 37, 38, 39 .WWW

11. ONS, Rétrospective statistiques (1970- 2002) .WWW